

فجوة الاقتصاد الداخلي ومعوقات إستقرار التوازنات الإقتصادية الكبرى في الجزائر
The domestic economy gap and the obstacles to the stability of Algeria's major economic balances

خشمان الخنساء¹، بركان زهية²

¹طالبة دكتوراه، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، بليدة 2، الجزائر، ek. Khochmane@univ-blida2.dz

²أستاذة التعليم العالي، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، بليدة 2، الجزائر، zahiaberkane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/9/23 تاريخ القبول: 2021/10/24 تاريخ النشر: 2022/3/15

ملخص:

هدفت الدراسة الى تتبع تطور فجوة الاقتصاد الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وبغرض ذلك تم الإستعانة بالمنهج الوصفي من اجل تأصيل الجانب النظري، ثم المنهج التحليلي لقراءة وتفسير فجوة الإستهلاك المحلي، الادخار المحلي، الإستثمار المحلي.

حيث توصلت الدراسة الى أن فجوة الإقتصادية في الجزائر تعمقت خلال أزمة النفط 2014 وهذا يبين إختلالات الهيكل الإقتصادي في الجزائر والذي بقي مرتبط بمدى وجود صدمة موجبة تضمن التوازن الظاهري واخرى سالبة تفسر بعدم قدرة الإقتصاد في خلق بيئة إنتاج حقيقية تحقق الإستدامة بعيدا عن الواردات، وتوصي الدراسة بضرورة سد فجوة الموارد عن طريقة وضع إستراتيجية إستباقية لمواجهة الأزمات وتنويع الإقتصاد وقاعدة الدخل بما يضمن إستقرار التوازنات الكبرى وإستشراف حلول مستقبلية تضمن إستدامتها في ظل التغيرات التي يفرضها المستقبل وذلك ما أثبتته الأزمة الصحية الأخيرة.

كلمات مفتاحية: فجوة الموارد، الإستهلاك المحلي، الادخار المحلي، الإستثمار

المحلي، التوازنات الإقتصادية.

تصنيف JEL : E6، O41.

Abstract:

The study aimed to trace the domestic economic gap in Algeria during the period (2000-2019). To that end, the descriptive approach was adopted to root the

theoretical part, then the analytical approach was used to reading and interpreting the domestic consumption gap, domestic savings and domestic investment.

The study found that Algeria's economic gap deepened during the 2014 oil crisis. This shows the imbalances of Algeria's economic structure, which remained linked to the extent to which there was a positive shock that ensures an apparent balance and a negative shock that is explained by the inability of the economy to create a truly productive environment that achieves sustainability away from imports. The study recommends that the resource gap should be bridged through the development of a proactive crisis strategy, as well as diversification of the economy and the income base to ensure that major balances are stabilized without those patchwork solutions, primarily inflationary financing. The study also recommends future solutions that ensure sustainable balances in the context of future changes. This is what the recent health crisis demonstrated.

Keywords: resource gap, overall consumption, total savings, domestic investment, balances.

Jel Classification Codes:E6, O41.

المؤلف المرسل: خشمان الخنساء: khansakho@gmail.com

1. مقدمة:

تولي الإقتصادات المختلفة أهمية بالغة لموضوع التوازن وتدرس الكيفيات المختلفة لبلوغ الإستقرار على مستوى التوازنات الكبرى للإقتصاد الوطني ل ضرورته في الاداء الإقتصادي ، ودوره المهم في تحديد مركز قوة الإقتصاد ومدى تحكمه في تحقيق : الأمن الغذائي، التوازن الإجتماعي، والتوازن في علاقات الإنتاج الإستهلاك ، الإيداع والتمويل اللازم ل قياد التنمية الى جانب المركز في ظل تنافسية شرسة بين الدول من حيث التحكم في: الأسعار ، الأسواق ، وجلب العملة الصعبة والإستثمارات من خلال تهيئة المناخ الإستثماري .

ولعلى الشروط النظرية ل وضع التوازنات الكبرى ضمن وضع يؤهل الدولة الى الوثبة ضمن مصاف الدول المتطورة هو الملائمة بين تحقيق توازن داخلي مزامنة مع تحقيق التوازن الخارجي وذلك لن يحدث إلا في ظل ردم فجوة الإقتصاد الداخلي (المحلي) والربط بين حلقة الإنتاج وتحديد الأسعار وتحرير العملة والتوجه نحو الصادرات من خلال

خلق مناخ تنافسي وأسعار تنافسية تجلب العملة الصعبة و تجنب الإقتصاد الأزمات في ظل الإقتصادات الإحادية المعتمدة على الإستيراد

و الجزائر من بين الدول التي سعت في الإصلاح طويلا ووضعت عدة إستراتيجيات متواصلة وبرمجت إصلاحات وخطط تنموية تهدف الى التأثير على خلق التوازنات الإقتصادية الكبرى التي ظلت تعاني من هشاشة منذ الإستقلال غير أن المأخوذ عليها إرتباطها بسياسات ظرفية تسييرية لاتقف على أهداف ورؤية متواصلة وظلت الإصلاحات تتماشى ومدى تشكيل عوائد إضافية في أسعار النفط ، إقرار مشاريع عمومية إضافية لرفع معدلات النمو الإقتصادي . وعليه نطرح الإشكالية التالية : ماهي سبل سد الفجوة في الإقتصاد الجزائري لإسترجاع التوازنات الكبرى ؟

أهداف الدراسة

- رصد أهم الفجوات في الإقتصاد الجزائري ومحاولة رسم سياسات تصحيحية علاجية ل تحقيق التوازن فيما بينها تمهيدا لإسترجاع التوازنات الكبرى في الإقتصاد ؛
- إيجاد وتتبع الطرق الأنسب لكسر حلقة الإنتاج الوطني وبالتالي تأمين الطرق اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي وسد فجوة الإستهلاك بعيدا عن الإستيراد ؛
- رصد إمكانات الإقتصاد الجزائري في تمويل مختلف العجوزات في المتغيرات الإقتصادية وبالتالي القضاء على الإختلالات التي ظلت حبيسة الهيكل الإقتصادي الجزائري ؛

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الآفاق المستقبلية لموضوع الدراسة ووضع الخطة على الطريق برصد السبل وتدليل التحديات أمام الإقتصاد الجزائري في مسعى تحقيق التوازن الإقتصادي الذي تعد ركائزه معالجة الإختلالات الهيكلية والتحكم في فجوات الإقتصاد الداخلي على رأسها فجوة الإستثمار وأضرارها على تخلف الهيكل الإنتاجي خاصة مع ظهور مشكلتين حقيقتين الى الافق : الصدمة النفطية 2014 ، والازمة الصحية كوفيد 19 وما طرحته من صعاب أمام مسار الإصلاح وتحويل مشروع نموذج النمو الجديد الى التطبيق الواقعي .

فرضية الدراسة :

يستطيع الإقتصاد الجزائري ردم فجوة الإقتصاد الداخلي وبالتالي تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي من خلال تنويع الإقتصاد بما يتماشى وقيادة القطاعات التنافسية ذات المزايا النسبية داخل حدود الدولة .

منهجية الدراسة

وتم تقسم البحث الى جزء نظري وآخر تطبيقي وتناول الجزء الأول الإطار النظري ل موضوع الدراسة من مفاهيم وواقع الفجوة التمويلية في الجزائر وعلاقة عوائد النفط ب تطورها ، بينما الجزء الثاني عالج تطور الفجوة التمويلية في الجزائر .

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 عرض مجموعة المفاهيم المتعلقة بالبحث

قبل التطرق لمعنى فجوة المواد الداخلية (المحلية)لابد من التعرّيج على عجل للمفاهيم الإقتصادي المختلفة المركبة والمفسرة لهذه الفجوة وبداية الإستهلاك الذي يلعب الدور الأهم في تحديد الطلب المحلي ومدى إستيعاب الطاقة الإنتاجية له والذي يجبرنا أيضا الى الحديث عن الإستثمار ومدى قدرته على تموين الطلب المحلي اين سيكون عجز العرض المحلي سبب في ظهور الإختلال الخارجي بإستنزاف عناصر ميزان المدفوعات نتيجة نمو الطلب الخارجي ، ومن جهة اخرى يكون ل تطور الإستهلاك على حساب الإنتاج أثر على ظهور فجوة تضخمه ففي الغالب والسائد حسب الفكر الكينزي فإن الدخل يقسم على نوعين من الإنفاق: إنفاق على شراء السلع والخدمات القابلة للإستهلاك خلال الفترة الجارية وهذا ما نعني به الإستهلاك والمتبقي من الإنفاق على السلع والخدمات الموجه للإستهلاك يوجه ل زيادة رأس المال الحقيقي وهذا ما يطلق عليه الإستثمار(راند محمد عبد ربه، 2013، صفحة 148)، وهنا لابد من التمييز بين وجهي الإنفاق المذكور حيث أن كلا الإنفاقين يتم من مصدرين مختلفين ومن وحدات إقتصادية مختلفة فالقطاع العائلي هو الذي يقرر مقدار الدخل الذي ينفقه في الإستهلاك والمتبقي للإدخار، ويقرر قطاع الأعمال مقدار الإستثمارات، وعدم الملائمة بين مايدخره قطاع العائلات وما يستثمره قطاع الأعمال هو السبب في عدم الإستقرار الإقتصادي وظهور الإختلالات وبالتالي فان الإدخار على حساب الإستهلاك يعني مزيد من الإستثمار ومزيد من الإنتاج(محمود حامد محمود، 2017، صفحة 20،21).

وهنا يكون ل تدخل عدة عوامل يصعب التحكم فيها دون تخطيط مسبق الدور المهم فيإستمرار الإختلال في المتغيرات الإقتصاديةالمسؤولة على نمو الفجوة الداخلية وعلى رأسها النمو السكاني من مستويات الإستهلاكالإدخاروالإستثمار وخاصة الدول النامية التي تعرف إنفجارا سكانيا يؤثر على الميل الحدي للإدخار وبالتالي إنخفاضالإدخاروالإستثمار، وكنتييجة إنخفاض معدل النمو الإقتصادي والدخل الفردي نتيجة زيادة الميل الحدي للإستهلاك على حساب الإدخار من جهة اخرى يرتفع الطلب اين تكون مرونة الجهاز الإنتاجي غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي فيظل جمود هيكلها (فادي حسن عقيلان، 2015، صفحة 156)..

ويمكن تعريف فجوة الموارد المحلية :تعني الإستثمارات التي يتخذهاالإقتصاد خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية والتي تتطلب إحداث فائض في الواردات يمول عن طريق إنسياب صافي رأس المال الأجنبي الى الإقتصاد القومي خلال نفس الفترة ما يقصد به أن فجوة الموارد المحلية لابد أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية زيادة الصادرات عن الواردات والإستثمار منقوص منه الإدخار و ذلك في إي فترة سابقة وأنه ليس شرطا التعادل بين الفجوتين لفترة مستقبلية حيث ليس هناك ما يضمن في إي فترة مقبلة أن يكون الفرق بين الإستثمار المخطط والإدخار المتوقع معدلا للفرق بين الواردات المخططة والصادرات المتوقعة بسبب القرارات المتعلقة بالإدخاروالإستثمار والواردات المخططة والصادرات المتوقعة وذلك لإرتباطها بظروف غير مؤكدة (فاروق الجزار ، محمد شكر، الصفحات 8-11)

2.2 فجوة الموارد المحلية في واقع الدولة النامية

ومن عيوب الدولة النامية نجد أن المدخرات في الغالب تقل عن الإستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف هذا ما يضطرها الى الاستدانة لسد الفجوة في الموارد المتاحة للإستثمار وإن كانت تلك القروض تستخدم لخلق وتوسيع الطاقات الإنتاجية ولكن تبقى أعباء المديونية ترهق كاهلها (احمد يوسف دودين، حمد فواز الدنيمي، صفحة 206)،

ما يضع أمامها بديل التمويل بالعجز في ظل قلة الإستثمارات الذاتية التي يمكن من خلالها سد تلك الفجوة في ظل الميل الطبيعي نحو التضخم ومحدودية قدرة الحكومة في زيادة الضرائب غير أن هذه السياسة تبقى تجر خلفها مزيد من التضخم فالميل الحدي للإدخار ضعيف ومضاعف الإستثمار عالي، فإذا قامت الحكومة بزيادة تكوين رأس المال العيني يزيد الدخل النقدي، وتزيد الإستثمارات المفروضة وفي نفس الوقت فإن الإنتاج لا يزيد بمعدل الزيادة في الدخل النقدي (بينيامين هيجنز، 2020، صفحة 12)

فنتيجة إنخفاض التكوين الرأسمالي بسبب تخلق طرق الإنتاج في الدول النامية تعجز المصادر الداخلية على سد فجوة الإقتصاد الداخلي مستعينة بالمصادر الخارجية والتي تشمل جميع انواع الموارد الحقيقية الموجودة خارج الإقتصاد المحلي والتي تجلب على شكل نفقات مالية ل تمويل مختلف الإستثمارات يتم تقسمها الى المعونات الأجنبية ، القروض الخارجية ، الإستثمارات الأجنبية الخاصة ، الإدخارات الإجبارية وفي الغالب تسعى الدول للحفاظ على وضع إقتصادي أكثر تحكما الى التمويل بالعجز التمويل التضخمي بحيث تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها وبالتالي اللجوء الى التضخم لسد جزء من هذه الفجوة فإذا نجح في رفع معدل الإدخار الوطني الذي قد يتسبب في تقليص فجوة الإقتصاد الداخلي بالعكس وفي معظم الإقتصادات ونتيجة لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للإستهلاك يلحق أضرار بالهيكل الإقتصاد الوطني ويعزز عدم الإستقرار الإقتصادي(خالد عياد عليمان ، 2020، صفحة 66،65)

ويصبح تحقيق تعادل الإستثمار القومي مع الإدخار القومي صعب التحقق ويصبح الإستثمار الأجنبي الحل الأكثر نجاعة لردم فجوة الموارد المحلية بحيث يضمن الإستثمار الأجنبي تدفقات مالية من دول الفائض الى دول العجز (الدول النامية) التي يمكن أن تستخدم لتمويل الإستيرادات الضرورية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية الى جانب ذلك الإستفادة من إنتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية الى الأقطار النامية كالألات والمعدات والإستفادة منها(مصطفى يوسف كافي، 2017، صفحة 107).

3.2 دور النفط في نمو فجوة الموارد الداخلية

ولتوضيح هذا الدور يتم تقسيم الفترة على مرحلتين الفترة ما بين 2000-2014 وما بعد سنة 2014 فقد تميزت الفترة الاولى بما يطلق عليه "المرض الهولندي" والذي يصيب مفاصل الإقتصاد من خلال الإرتفاع الكبير في قيمة الموارد والإيرادات الناتجة عن إستغلال وتصدير الموارد نتيجة ل ظروف معينة (في الغالب نمو الطلب الخارجي) وتميز هذا الإرتفاع بأنه كان سريع وغير مرتقب وهذا ما أثر على إحداث تراجع نسبي للإقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة ، فلاحية) مقارنة بقطاع السلع الأولية وهذا ما تم

دراسته ظل في نموذج النمو الساكن (في ظل النظرية الإقتصادية) والذي جعل الإقتصاد الجزائري يعاني في ظل فح مزدوج فمن جهة جمود هيكل الإنتاج الداخلي نتيجة إستغلال الوفرات من الإحتياطات الأجنبية في الإستيراد ومن جهة أخرى جعل النفط القناة التي تنتقل من خلالها الصدمات والأزمات المختلفة (ناجي بن جسين ، 2008، صفحة 25، 23)

اما بعد سنة 2014 والتي تعتبر النتيجة للمرحلة الاولى ف بين سنة 2014-2015 تغير دور الولايات المتحدة الامريكية من مستورد الى مصدر بعد الشروع في إنتاج النفط الصخري وإنخفضت أسعار النفط سنة 2016 الى أقل من 70 بالمئة من قيمتها مع زيادة العرض العالمي بينما إستمرت سياسة "اوبك" في الإنتاج على وتيرتها مفضلة الحفاظ على حصتها السوقية في ظل إفتراض عجز الولايات الامريكية على الإستمرار في كسر سوق النفط نتيجة التكلفة الأكبر لإستخراج النفط الصخري وبلغ فائض عرض اوبك مليونين برميل يوميا(جون بيفس، 2018)

وفي ظل التغيرات التي طالت أسعار النفط نمت مناخ سياسي تنمو فيه نزاعات حول السلطة في الجزائر وتكريس لإعمال الفساد المالي والإدري بسبب الوفرات المالية التي شكلها الفرق في أسعار النفط وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري يعمل دون مستوى الكفاءة والفعالية والإنحلال التدريجي لهيكل الصادرات التقليدي وفقدان الإستثمار والمنافسة من غير قطاع الموارد الطبيعية وذلك ما عمق من إختلال في مؤشرات التوازن الداخلي وزيادة نسب البطالة(محمد هاني ، 2017، الصفحات 21-26)

وعليه فإن تلك القدرة التمويلية التي خلفتها الأسعار المضاعفة للنفط حققت توازنا ظاهريا ظرفيا لمختلف المتغيرات الإقتصادية وسرعان ما توضحت فجوة الإقتصاد الداخلي مباشرة بعد إنهياف اسعار النفط ومع تآكل الإحتياطات الأجنبية وإستنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات وفي ظل جائحة كوفيد 19 وما خلفت من أثر وتوقعات أخرى في خصوص نمو الطلب على النفط مستقبلا وتراجع الطلب العالمي اين من المرتقب بلوغ ذروته سنة 2030 تعتبر الفجوة المتنامية للإقتصاد الداخلي في ظل غياب بدائل تمويلية والعجز عن تحقيق فرق من خلال الإنتاج الحقيقي فهي تحدي بالنسبة ل تحقيق التوازن الإقتصادي وإستقرار التوازنات الكبرى للجزائر في ظل ما خلفه المرض الهولندي على واقع الإنتاج والتنمية القطاعية المتوازنة وتراجع الدور التمويلي للنفط ما دفع نحو الإصدار النقدي وزاد من تفاقم المديونية الداخلية وفي ظل هذه المعوقات وبعد إنحصار المديونية الخارجية قد يكون توجهها حتميا في ظل غياب السياسة الإقتصاد

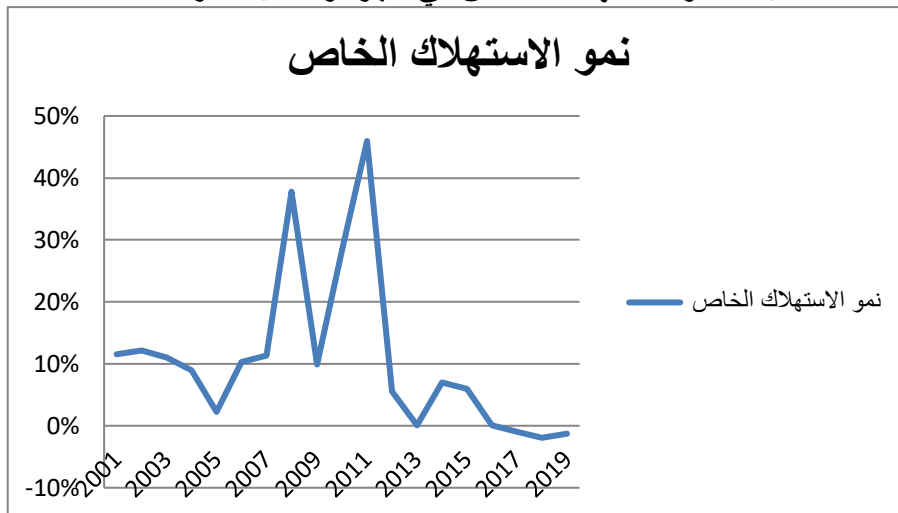
3.تطور فجوة الموارد الداخلية في الجزائر :

وتنشأ هذه الفجوات نتيجة وجود إختلال في أحد متغيرات الإقتصاد الداخلي فحتى يكون الإقتصاد في الداخل قادر على تمويل ذاته كان لزاماً تغطي إستثماراته من إدخاراته وأن لا يفوق الميل الحدي للإستهلاك الميل الحدي للإستثمار ، اين تكون الآلة الإنتاجية قادرة على توفير الطلب الداخلي واي خلل على مستوى الإقتصاد الداخلي سوف يآثر مباشرة على ظهور إختلالات خارجية مشكلتنا ما يعرف ب فجوة الموارد الخارجية

1.3تطور الإستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

بالعودة الى الملحق رقم 1- إن قيمة الإستهلاك الكلي في الجزائر تتطور بشكل موجب طوال السنوات من 2000 الى 2019 أين بلغت أعلى قيمة لها سنة 2017 بما قيمته 11611.3 مليون دينار بإستهلاك عام 3577.1 مليون دينار وإستهلاك خاص 8034.3 مليون دينار بينما سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 2274.3 مليون دولار بإستهلاك عام الأقل طوال الفترة وكذلك الإستهلاك الخاص بالقيم التالية على التوالي، 560.1 مليون دينار و 1717.2 مليون دينار

الشكل 1: نمو الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على البيانات في الملحق 1.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ من خلال المنحنى والذي يقيس نمو الإستهلاك العام بالنسبة للدولة والذي عرف إنخفاضا حتى سنة 2005 ليبدأ في الإرتفاع منذ سنة 2005 حتى سنة 2008 مسجلا أول ذروة لينخفض مجددا بين سنة 2008 و 2009 ويرتفع مجددا ليصل نموه تقريبا 50 بالمئة سنة 2011 وذلك راجع الى تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية في الجزائر ثم عاد إستهلاك القطاع الحكومي في الإنخفاض بداية من 2013 ليسجل تراجعاً سالبا وذلك بسبب السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة لتغطية آثار الازمتين الاخيرتين وفيما يلي نتتبع مسار الإستهلاك الكلي الى الناتج وقفا عند مدى مساهمته في ظهور الفجوة الداخلية

الجدول 1: تطور إجمالي الإستهلاك من الناتج الداخلي الخام

السنوات	2005	2010	201	201
نسبة الإستهلاك الخاص الى	33.8	34.3	41.0	42.3

الناتج				
نسبة الاستهلاك العام الى الناتج	13.8	17.2	21.	17.
			6	3
نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج	45.2	51.5	62.	59.
			7	6

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات البنك الدولي على الموقع :

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

- من خلال الجدول اعلاه إن نسبة الإستهلاك من الناتج ضلت مرتفعة طوال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 62.7 بالمئة فيما أقل قيمة كانت 45.2 وهي نسبة تبقى كبيرة بالنسبة لإقتصاد لا يملك بنية إنتاجية لإمتصاص الطلب بشكل لا يؤدي الى حالة من التضخم فيما يعد الإستهلاك العام الأقل نسبيا مقارنة بالإستهلاك الاسري ويبقى الإستهلاك العام يشغل نسبة أكبر الى الناتج اذا ما إفترضنا طبيعة الإقتصاد الحر وهذا يدفع ب القول أن مساهمة الدولة في الإقتصاد الجزائري لاتزال كبيرة.

2.3 تطور كل من إجمالي الإستثمار والإدخار في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019):

وتلعب المدخرات دورا مهما وحيويا في الإقتصاد فهو يؤشر لمدى قدرة الدولة على تمويل الذاتي للإقتصاد من خلال تراكم المدخرات بالعكس ضعفها يؤدي الى البحث عن مصادر جديدة للتمويل أهمها الإقتراض الخارجي.

الجدول 2: تطور الإدخار الى الناتج في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)

السنوات	2005	2010	2015	2018	2019
نسبة الإدخار	52	50	36	40	39

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع:

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطور الإدخار الى الناتج اين كانت أعلى قيمة له سنة 2005 بنسبة مساهمة 52 بالمئة وأقل نسبة سنة 2015 بنسبة مساهمة 36 بالمئة.

الجدول 3: تطور اجمالي الاستثمار خلال الفترة 2019-2000

الوحدة: مليار دج

اجمالي الاستثمار	السنوات	اجمالي الاستثمار	السنوات	اجمالي الاستثمار	السنوات
7848.4	2014	3220.4	2007	غ م	2000
8466.2	2015	4113.6	2008	غ م	2001
8826.8	2016	4672.6	2009	غ م	2002
8925.4	2017	4968.1	2010	غ م	2003
9543.9	2018	5504.9	2011	2046.7	2004
9395.2	2019	5938.4	2012	2395.4	2005
-	-	7223.6	2013	2583.9	2006

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي على الموقع:

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

تقارير سنوات مختلفة بنك الجزائر .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإستثمار قد سجلت إرتفاع مستمر وإن كان بقيم متفاوتة وإن ما قورنت بالإستهلاك تبقى الأضعف وقد بلغ الإستثمار أعلى قيمة له سنة 2018 بما قدرة 9595.2 مليار دينار قيل أن ينخفض ومنذ أول مرة خلال الألفية الاخيرة الى 9395.2 مليون دولار نتيجة الركود الذي عرفته هذه الفترة .

الجدول 4: تطور نسبة الاستثمار الى الناتج الخام خلال الفترة 2000-2019

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019
نسبة الاستثمار الى الناتج	24.0	32	41	51	46

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي على الموقع:

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

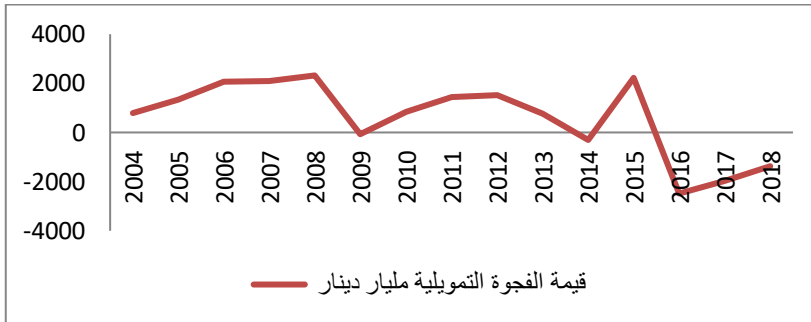
من خلال الجدول علاه نلاحظ أن مساهمة الإستثمار كانت ضعيفة في الناتج طوال خمس سنوات الاولى للألفية الأخيرة اين لم تتعدى 30 بالمئة تقريبا من الناتج لتتزايد حتى

سنة 2015 اين وصلت قيمة الإستثمار الى الناتج 51 بالمئة لتعاود الإنخفاض مجددا مساهمة الإستثمار في الناتج الى 46 بالمئة.

3.3 قياس الفجوة التمويلية في الجزائر

وتقاس فجوة التمويل الداخلي من خلال الفرق بين المدخرات الكلية والإستثمار الكلي وكلما كانت هذه الفجوة كبيرة كان الإقتصاد الوطني يفتقر الى القدرة التمويلية والعكس صحيح . من خلال الملحق رقم 2- والذي يوضح فجوة الإقتصاد الداخلي في الجزائر نلاحظ أن كل من الإستثمار والإدخار عرفا قيما متزايدة حتى سنة 2008 وفاقت المدخرات قيم الإستثمار وبالتالي خلال الفترة تلك لم يكن الإقتصاد الجزائري يعاني من فجوة تمويلية حتى سنة 2009 اين فاق حجم الإستثمار المدخرات وذلك بسبب إمتداد آثار الازمة العالمية التي بسطت أجنحتها على كل الإقتصادات في العالم التي أخذت طريقها الى الإقتصاد الجزائري من خلال أسعار النفط التي إنخفضت نتيجة الإنكماش بسبب الأزمة ليستطيع الإقتصاد سد الفجوة بداية من سنة 2010 وعادت الفجوة الظهور سنة 2014 وزادت عمقا سنة 2016 بقيمة 2483.7 وهي الأعلى طول الفترة بعد الإنهيار في حجم الإيرادات النفطية والتي شكلت الحجم الأكبر في تشكيل الناتج الوطني منذ مطلع الألفية لتتقلص الفجوة قليلا حتى سنة 2018 .

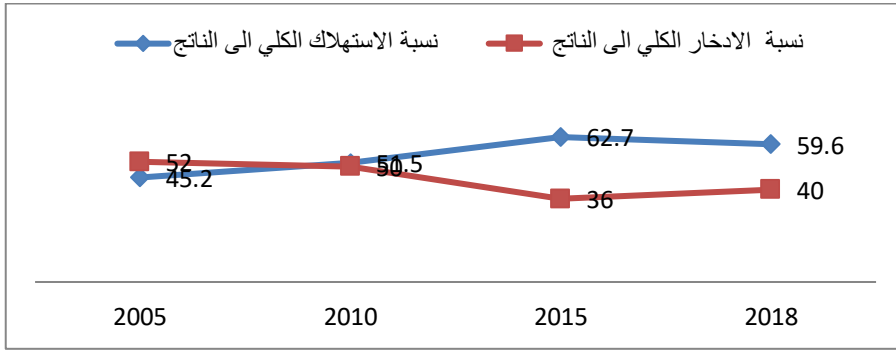
الشكل 2 يوضح تطور الفجوة التمويلية في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات سابقة

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن قيمة الفجوة في الجزائر تتفاوت بين الفائض والعجز بين الإرتقاع والإنخفاض والملاحظ في هذا المسار انه يأخذ قيمه الدنيا عند الأزمات فنلاحظ أن الفجوة التمويلية أخذت قيمة سالبة لأول مرة سنة 2009 نتيجة الأزمة ثم سنة 2014 وأخذت في الإتساع سنة 2016 بسبب عجز الدولة ما ادى بها الى الاصدار النقدي ثم استمرت الفجوة بظهور نتيجة اختلالات سوق النفط ، مما يعني ان الاقتصاد الجزائري لا يملك قدرة مستدامة على التمويل وان مصادر تمويله الداخلية غير متنوعة .

الشكل 3: تطور كل من الاستهلاك والإدخار الى الناتج في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: اعداد الباحثين بناء على بيانات سابقة

من خلال الشكل اعلاه والذي يوضح تطور كل من الاستهلاك والادخار الى الناتج نلاحظ ان نسبة الادخار الى الناتج ظلت الاكبر حتى سنة 2010 وذلك بسبب الارتفاع التي شهدته اسعار النفط ما زاد من حجم المدخرات الوطنية حتى بداية 2010 اين زاد الاستهلاك الى الناتج والانخفاض في المدخرات وذلك بسبب زيادة الاستهلاك نتيجة زيادة الاجور والوظائف مع تفعيل دور وكالات تشغيل الشباب اما المدخرات فقد تأكلت بسبب تنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية وانتهاجها لسياسة إنفاقية توسعية وقد بلغ الاستهلاك اعلى قيمة له سنة 2015 وايضا الادخار فمن جهة ارتفاع الطلب والذي ليس له مقابلات من الانتاج بل يلبي من طرف الاق لاجري ومن جهة زيادة اعباء الحكومة وبالتالي انخفاض الميل نحو الادخار وبالتالي نمو الفجوة التمويلية وعجز الاقتصاد الداخلي في تلبية الطلب الناتج عن تزايد الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي ظهور العجز الخارجي مع زيادة الالتزامات الخارجية

4.3 سيناريوهات تطور التوازنات الكبرى في ظل فجوة الموارد في الجزائر

ان تأكل احتياطي الصرف في الجزائر ابرز مدى هشاشة المؤشرات الاقتصادية فسرعات ما ظهرت وتعمقت فجوة الاقتصاد الوطني ولاح الاصدار النقدي الى الافق كسياسة استيعابية لأثر الازمة النفطية الاخيرة وهروبا من الحل الاخير وهو الاعمق التمويل الخارجي وفي ظل تفاقم الوضع الإقتصادي الإجتماعي مابعد ازمة كوفيد 19 ظهرت توقعات بارتفاع أسعار الغذاء العالمي الى اكثر من 30 بالمئة من قيمتها من جهة وأكدت دراسات اخرى أن الطلب العالمي على النفط سوف يتراجع مستقبلا ل صالح الطاقة النظيفة من جهة أخرى الوم ا مستمرة في لعب دورها الى جانب انخفاض النشاط الإقتصادي وخسارة كبرى النشاطات الإستثمارية في العالم اكبر من 50 بالمئة من أرباحها وفي ظل هذا ضغط الطلب الداخلي مع عدم مرونة الإستثمار وعجز المدخرات المحلية في ظل الإكتناز وتزايد المديونية الداخلية ل سداد القرض العام الناتج عن الإصدار النقدي اين عجزت المدخرات المحلية تظهر الى الأفق ثلاث سيناريوهات ممكنة

الجدول 5: سيناريوهات تطور التوازنات الاقتصادية سنة 2030

السيناريو الاول	تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني بما يتماشى ومع الامكانيات الحالية قطاع: الزراعة السياحة
-----------------	---

السيناريو الثاني	ارتفاع اسعار النفط وعودة الاحتياطات من العملة الاجنبية للارتفاع وتغطية الفجوة بشكل ظرفي
السيناريو الثالث	عجز الاقتصاد الوطني والتوجه نحو الاقتراض الخارجي

المصدر: من اعداد الباحثين

وهنا قد لا يكون علينا إعطاء اي سيناريو نسبة حدوث مرجحة بل لو أننا قمنا بترتيبها فإن السيناريو الثاني الأقرب الى المتفائل ففي ظل عجز حلقة التمويل على سد الفجوة فإن التوجه نحو الاقتراض الخارجي يعتبر الحل الأخير للحكومة في ظل إمتداد أثر الجائحة وحالة التضخم التي بدأت تتضح ، ومالها من أثر على تحول الوضع الأمني في البلاد في ظل تدهور القدرة الشرائية وعليه ففي ظل الوضع الأكثر تفائلا: عودة النشاط الإقتصادي الى سابقه ، توقف النفط الصخري الأمريكي في ظل تكاليف الباهظة، عودة أسعار النفط الى الإرتفاع وكسر حلقة التمويل لإسترجاع الفرق في الفجوة الداخلية والإنتلاق في إصلاح العملة الوطنية في ظل تعويمها ، وتراجع قيمتها بالنسبة لباقي العملات

والإنتلاق بعدها في تجسيد سيناريو التنوع ك إستراتيجية مستهدفة لأن الإرتقاعالمضاعف أثبت عدم جدواهوكفائه في تمويل فجوة الإستثمار الحقيقي وبقي القطاع الخارجي المصدر الاول لتلبية الطلب الداخلي مبقيا على قناة الأسعار والتضخم وصدّمت النفط لتتخر جسد الإقتصاد الجزائري وتعميق حجم الفجوة الداخلية والتي بدورها تؤدي الى العجز الخارجي ثم التبعية الخارجية في ظل الإعتمادأكثر من 30 بالمئة على القطاع الخارجي في تغطية السلع الغذائية والتي تعتبر تهديدا حقيقية

وعليه فان القضاء على الفجوة وإمتصاصالإختلالات والحفاظ على التوازنات الكبرى في وضع يضمن لها الإستقرار والإستدامة يتطلب كسر جمود حلقة الإنتاج الوطني وذلك يتحقق في ظل بيئة أمنية وسياسية محفزة للإستثمار الأجنبي كأحد أهم ركائز التصنيع، إصلاح قانون الإستثمار، العمل على رفع ترتيب الدولة في مؤشر الجذب السياحي ومالها من مزايا راكدة و الإصلاح الفوري ل قطاع الزراعة بحيث يأخذ هدفه الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي في ظل تهديدات خلقها الاعتماد المفرط على الخارج خاصة في ظل إستيراد القمح كمادة إستراتيجية في الغذاء الجزائري ب مليقارب ل 50 بالمئة من الطلب الداخلي بينما تبقى 5/4 من المساحة الزراعية في الجزائر غير مستغلة

4. خاتمة:

مما سبق نخلص الى القول أن فجوة الموارد الداخلية في الجزائر لم تظهر سوى بعد أزمة النفط اين تأكلت مداخيل من العملة الصعبة وتراجعت القدرة على تلبية الطلب الداخلي بما تملك من متطلبات تمويلية وذلك في ظل جمود الهيكل الإنتاجي نتيجة تبعات المرض الهولندي التي جعلت من السياسة الإقتصادية في الجزائر تركز على سياسة مالية توسعية في النفقات اين تجاوزت الفجوات الحقيقية عمق الإختلالات الى جعل الإقتصاد يعاني من توازن ظاهري من خلال تدخل الدولة في سياسة المصروفات نتيجة الوفرة المالية ولم تتضح فجوة الإقتصاد الداخلي إلا مع التراجع التاريخي في أسعار النفط ل تثبت السياسة

الإقتصادية الجزائرية فشلها في بناء هيكل اقتصادي صلب يحافظ على التوازنات الإقتصادية ويضمن إستدامتها
- النتائج

- أثبتت الأزمة النفطية 2014 أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد هش يعاني من إختلالات كبرى وتبعات المرض الهولندي التي جعلت جل قطاعات الإقتصاد الوطني راكدة ولا تتعدى مساهمتها 10 بالمئة من الناتج ؛

- عدم كفاءة السياسة النقدية والمالية ف الجزائر في بلوغ أهدافها والتي تأتي في مقدمتها أهداف مربع كالدور وبقت مراكز القرار في الجزائر تتبني قرارات سياسية مرتجلة بعيدا عن واقع النظرية الإقتصادية؛

- تعاني الجزائر من إختلالات هيكلية نتيجة توسع الإعتماد على مداخل النفط والسعي في إيجاد توازن حسابي في مختلف التوازنات الكبرى على حساب علاج الإختلالات

- جمود الهيكل الانتاجي في الجزائر مايزيد من توسيع الفجوة الداخلية والتي بدورها في ظل وجود مداخل النفط تؤثر على نمو الفجوة الخارجية وفي غيابه تطرح مشكلة التمويل وإمكانات اللجوء الى القرض الخارجي

- يعتبر للإصدار النقدي الجديد الأثر الأكبر على تعميق الفجوات الداخلية في الجزائر نتيجة لقرارات غير المدروسة اين صار على الإقتصاد والمجتمع تحمل تكاليف إقتصادية وإجتماعية تهدد الإستقرار وتزيد من زمنالإستجابة ل علاج الفجوة

- يعتبر التنويع الإقتصادي الوصفة السحرية لردم الفجوة التمويلية ثم إستقرار التوازنات الإقتصادية في الجزائر ف ظل ضعف اليقين حول الأثر المستقبلي للجائحة مع التركيز على الشراكة الأجنبية في مجال الطاقة النظيفة وما تطرح من آفاق مستقبلية

- الإقتراحات

- ضرورة العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الأكاديمي للخروج بحلول حقيقية وليست تعقيمية لبناء أسس ودعائم إقتصاد سليم وصحي يعتمد على تنويع المداخل بما يتمشى وتفاذي اثر الأزمات .

- علاج الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد بما يضمن ردم الفجوة الداخلية ثم التوازن الخارجي ويحقق إستقرار وإستدامة التوازنات الداخلية المختلفة

- طرح فكرة تغيير العملة أكثر من ذي قبل في ظل تراجع قيمة الدينار الجزائري ل سلة العملات وعجز القدرة التمويلية اين سيكون لإمتصاص فائض النقدي نتيجة الإكتناز ضروريا لإعادة النشاط للإقتصاد الوطني .ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

5. قائمة المراجع:

- (1) رائد محمد عبد ربه (2013)، الاقتصاد السياسي، الجندرية للنشر والتوزيع ، الاردن.
- (2) محمود حامد محمود، (2017)، الاقتصاد الكلي ، دار حميثرا للنشر والتوزيع ، مصر..
- (3) فادي حسن عقيلان، (2015)، ادارة الازمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ، دار المعزز للنشر والتوزيع ،الاردن.
- (4) فاروق الجزار ، محمد شكر، (2021)، "فجوة الموارد المحلية (I-S) في مصر واهم الاتجاهات الحديثة في الادخار والاستثمار لتقليص الفجوة "، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 22، العدد 2، العراق، ص 8-11.
- (5) احمد يوسف دودين، حمد فواز الدنيمي، (2010)، ادارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، الأردن.
- (6) بنيامين هيجنز، (2020)، التنمية الاقتصادية :المبادئ -المشاكل -السياسات -، الدار القيمة للطبع والنشر والتوزيع ، العراق.
- (7) خالد عياد عليّات ، (2020)، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الاردن -، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن.
- (8) مصطفى يوسف كافي، (2017)، ادارة الأعمال الدولية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن .
- (9) ناجي بن جسين، (2008)، "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، الجزائر، 2008، ص ص23 – 25.
- (10) جون بيفيس، (2018)، ثمانية اشكال بيانية تظهر اسباب انهيار اسعار النفط في الفترة 2016، 2014 وفشل هذا الانهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي ، مدونات البنك الدولي.
- (11) محمد هاني، (2017.2018)، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكانة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000 – 2015، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة يحي فارس، الجزائر.

6. ملاحق:

الملحق رقم 1: تطور الاستهلاك الكلي في الجزائر

الوحدة: مليار دج

السنوات	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	اجمالي	السنوات	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاجمالي
2000	1714.2	560.1	2274.3	2010	4115.6	2065.7	6181.3
2001	1847.7	624.6	2472.4	2011	4548.2	3015.2	7563.4
2002	1988.0	700.4	2689.4	2012	5211.5	3184.0	8395.5
2003	2129.0	777.5	2903.4	2013	5669.8	3186.9	8956.7
2004	2371.0	846.9	3217.9	2014	6264.7	3409.7	9674.4

فجوة الإقتصاد الداخلي ومعوقات إستقرار التوازنات الإقتصادية الكبرى في الجزائر

10467.4	3613.4	6854.0	2015	3418.9	865.9	2553.0	2005
11063.7	3617.7	7446.0	2016	3650.5	954.9	2695.6	2006
11611.3	3577.1	8034.2	2017	4011.0	1062.9	2948.1	2007
12076.0	3507.7	8568.3	2018	4649.9	1464.0	3185.9	2008
12348.2	3461.8	8886.4	2019	5353.3	1609.4	3743.9	2009

الملحق رقم 2- تطور فجوة التمويل الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000
الوحدة: مليار دج

السنوات	الاستثمار	الادخار	الفجوة	السنوات	الاستثمار	الادخار	الفجوة
2000	غ م	غ م	غ م	2010	4968.1	5810.3	842.2
2001	غ م	غ م	غ م	2011	5504.9	6956.4	1451.5
2002	غ م	غ م	غ م	2012	5938.4	7447.5	1509.1
2003	غ م	غ م	غ م	2013	7223.6	7991.2	768
2004	2046.7	2849.0	802.3	2014	7848.4	7554.2	294.2-
2005	2395.4	3923.0	1339.1	2015	8466.2	6234.7	2231.5
2006	2583.9	4657.9	2074	2016	8826.8	6343.1	2483.7-
2007	3220.4	5320.9	2100.5	2017	8925.4	6964.5	1960.9-
2008	4113.6	6434.8	2321.2	2018	9543.9	8183.0	1360.9-
2009	4672.6	4614.7	57.9-	2019	-	7937.2	

غ م: غير موجودة